

## تحقيق

عصام شلهوب

لبنان يطوّر نُظُمها في خطوة إصلاحية:  
التصريح عن الذمة المالية والمصالح أساس اقتلاع الفساد

يتعدد تعريف الفساد بين خيانة الامانة والرشوة والاختلاس واساءة استخدام السلطة، ولا يقتصر الفساد على القطاع العام بل ينسحب ايضا على القطاع الخاص، لتصل ذروة التسميات الى "الكليبتقراطية"، اي البلد الخاضع للقادة الفاسدين الذين يستغلون الناس والموارد الطبيعية لتحقيق المزيد من الثروات وتعزيز سلطتهم السياسية

للد من هذه الافة، وضع لبنان مجددا قطار الالتزام على السكة وحقق اللبنة الاولى بتطوير قانون الاثراء غير المشروع، مع الامل في حسن التطبيق. للدلالة على هذا الالتزام شارك لبنان في الندوة التي نظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان، ورشة عمل اقليمية في اطار مشروعه الاقليمي لـ"مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" الذي ينفذه بالشراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي بعنوان "نظم اكثر فعالية للتصريح عن الذمة المالية والمصالح"، وقد شاركت فيها مؤسسة الامن العام، نظرا الى دورها في التحقيق والتدقيق والرقابة.

مخبر: للتصريح عن الذمة المالية  
دور في الوقاية من الفساد

هل تشكل التعديلات على القانون القديم فرصة التغيير؟ ان مجرد وجود قوانين غير فعالة لا تكفي سوى لذر الرماد في العيون، وكان اسوأ مثال على ذلك قانون الاثراء غير المشروع المتضمن



من ورشة العمل.

■ مَن هي الجهات الخاضعة لموجب التصريح؟

□ الموظف العمومي الخاضع للتصريح، اي الاشخاص الذين يبرر موقعهم موجب التصريح، من حيث سلطتهم في ادارة المال العام. كذلك الزوج والاولاد القصر الذين يعتبرهم القانون بحكم الشخص الواحد مع الموظف العمومي. اما في مسألة عدم توجب التصريح على اشخاص آخرين والخشية من اخفاء الاموال لديهم، اعتبر القانون انه يمكن الموظف العام الذي يرتكب جريمة الاثراء غير المشروع، ان يخفي امواله لدى اشخاص آخرين مقربين منه، الا ان لا ضرورة لادراج مادة خاصة لتجريم اخفاء الاموال لدى اشخاص آخرين غير الزوجة والاولاد القصر لأنها مشمولة بقانون مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، باعتباره اخفاء لاموال ناتجة من جرائم حددها القانون، ومنها جرائم الفساد التي تشمل جريمة الاثراء غير المشروع.

■ ما اهمية التصريح عن المصالح التي اضافها القانون؟

□ يوجب القانون على الموظفين العموميين الخاضعين للتصريح ان يضمنوه جردة بالذمة المالية والمصالح في لبنان وفي الخارج، اذ استحدث القانون موجبا جديدا للتصريح عن المصالح في مسعى الى حسن ضبط الاحكام التشريعية النافذة المتعلقة بحالات التمانع، تمهيدا لتطوير قانون جديد يتعلق بالتعارض في المصالح، وقد حددها بكل المصالح التي ينتج منها اي دخل مادي من اي مصدر غير الوظيفة العامة والاموال المنقولة وغير المنقولة وقيمة هذه المداخل، ويعني بها على سبيل المثال النشاطات والاستثمارات في اية مشاريع اقتصادية كما المصالح الائتمانية. والمناصب والادوار والوظائف والعضويات، سواء كانت بالتعيين او بالانتخاب، في اي شخص من اشخاص القانون العام والخاص. كذلك اي مصالح اخرى قد تدخل ضمن نطاق التصريح، باعتبار المصالح والمصرح عنهم اصحاب الحق المباشر او الحق



النائب السابق غسان مخيبر.

القوانين القديمة  
تفتقر الى الفعالية

او الانتداب او بأي طريقة اخرى ينص عليها القانون، فضلا عن تصريح اضافي كل ثلاث سنوات من تاريخ تقديم التصريح السابق، وتصريح اخر خلال مهلة شهرين من تاريخ انتهاء خدماته لاي سبب كان. وللتصاريح طابع سري واستثناءات، اذ رست المناقشات التشريعية على ما نصت عليه المادة 8، بحيث ابقى على مبدأ الطابع السري المحض للتصاريح المشفوع بعقوبات جزائية قاسية في حالة افشاء السرية. استحدث القانون

الاقتصادي، وكل المصالح التي لا ينتج عنها اي دخل مادي.

■ كيف يكون شكل التصريح؟

□ ان نظام التصريح ورقي. هناك امكان لتطوير شكل تقديم نموذج التصريح "بأي وسيلة الكترونية مقبولة قانونا في شكل يحفظ السرية"، ويكون هذا التطوير بقرار من الهيئة بسبب ورود هذه الامكانية ضمن الفقرة التي تنص على جواز التعديل في شكل النموذج ومضمونه بقرار منها.

■ متى يتوجب التصريح؟

□ يقدم التصريح الاول خلال شهرين من تاريخ تولي الوظيفة العمومية، وكشروط من شروط توليها. يعتبر تولي وظيفة عمومية كل تجديد او تمديد لها لولايات متتالية بالانتخاب جهة مختلفة، كان ابرزها "مجلس الخدمة"

للامن العام، ولم نترك اي تفصيل او امر يساعد في مجال التطوير الا وتمت مناقشته. نحن جاهزون لتلقي واكتساب اية خبرات جديدة تتعلق بهذا الموضوع.

■ ما هو مضمون ورقة الامن العام في الندوة؟

□ لقد كانت لنا مداخلة ركزت على ان الفساد هو عملية تشاركية بين القطاعين العام والخاص، والرشوة اساس الفساد من الجهتين، الموظف العام من جهة والشخص الطبيعي و/او المعنوي في القطاع الخاص من جهة اخرى. ولقطع دابر هذه الافة، على القطاع الخاص ضبط ادارته وعدم التهرب الضريبي والتصريح عن ذممه المالية، وعدم الاعتماد على الرشوة للحصول على خدماته. كما يجب ضبط ومراقبة الاشتراك في المناقصات العمومية منعا للتواطؤ او الفساد، وضرورة تطبيق قانون حق الوصول للمعلومات في القطاع الخاص، عبر نشر الذمة المالية على وسائل التواصل الاجتماعي، على رغم عدم اعتمادها في معظم الدول لما يشكله من حساسية معينة خصوصا ان المجتمع في لبنان ضيق.

■ من هي الجهات التي تحول دون تنفيذ القوانين لمكافحة الفساد، وهل هي اقوى من القانون؟

□ تطبيق القانون اقوى من الفساد الذي اساسه الجريمة الاقتصادية والجريمة المنظمة. لكن تطور الامر وساهم القطاع الخاص بادخال القطاع العام في منظومة الفساد. لكن اذا عدنا مجددا الى تطبيق القوانين بحزم وهي: تأمين حماية الشهود وحق الوصول الى المعلومات، وقرار قانون الاثراء غير المشروع. بعد تعديلها ومتابعة تطبيقها واجراء محاسبة فسيكون النجاح مضمونا. ان حسن تطبيق قوانين مكافحة الفساد يتطلب قرارا سياسيا حازما وصريحا.



العميد الياس البيسري.

## الذمة المالية عنصر مهم في منع الفساد

اقترحنا تدابير تتعلق بتنفيذ وتطوير واعتماد الانظمة التقنية، لحسن حفظ هذه التصاريح وامكان اجراء مقارنة بالتصاريح السابقة، لأن عدد التصاريح الخطية اليوم لا يمكن حصرها ولا التدقيق فيها بجديّة، اذا لم تتوافر الانظمة التقنية والخبرة اللازمة.

■ هل اكتسب الامن العام الخبرة من الممارسة او من التعاون مع المنظمات الدولية؟

□ الاطلاع على المعايير الموجودة في البلدان المجاورة، والمعرفة اساسية لتطوير اي عمل. لقد اعطي الموضوع اهتماما جديا، اذ هو مؤثر لاحتساب مدركات الفساد cpi corruption perception index. وكان موضع اهتمام المدير العام

■ هل شكل الامن العام فرقا بتطبيقه نظم التصاريح ومكافحة الفساد؟

□ نحن نكتسب اليوم من تجربة غيرنا لمعرفة مكن الثغرات، واذا كانت قوانين الدول العربية تتطابق مع قوانيننا. في المبدأ فان شكل التصريح والجهة التي ستتسلمه والعقوبات على الخلل بالتصريح، معايير مثبتة في القانون، كما ان اي خلل او تلاعب بمضمون التصريح هو على مسؤولية صاحبها. وقد تم التعرف على العديد من النماذج المعتمدة في دول عربية عدة.

■ ما هي ابرز المعايير الدولية او العربية التي قادت الى هذه الاقتراحات والنتائج المترتبة عليها؟

□ اعدنا دراسة مقارنة مع كل الدول العربية، واستطيع القول ان لبنان كان سباقا في موضوع التصاريح المالية منذ الخمسينات اي منذ صدور قانون الاثراء غير المشروع. اليوم هناك الية جديدة للتصريح تشمل كل المداخل والاملاك والاسهم والشركات والاستثمارات، وتمت الاحاطة بكل جوانبها منعا لأي تهرب.

غموض طبيعي في بعض احكامه ومراميه، والى مساعدة الموظفين الملزمين بالتصريح: دليل تطبيق القانون عبر الاسئلة والاجوبة الذي صار تطويره من قبل مجلس الخدمة المدنية ووزارة التنمية الادارية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي. كما هناك حاجة الى دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حسن اداء كل وظائفها ومهامها، منها تلقي التصاريح وحفظها وادارتها والتدقيق فيها، والمبادرة الى استقصاء جرائم الفساد بالاستعانة بالتصاريح. تأثير القانون على مؤسسات رقابية اخرى: المصرف المركزي وهيئة التحقيق المصرفية الخاصة.

نصت عليها المادة 9 من القانون، بحيث كل من يقدم تصريحا كاذبا يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة، وبغرامة تتراوح بين 10 مرات و20 مرة الحد الادنى الرسمي للاجور. كما ان هناك عقوبات ادارية مالية، اذ نصت المادة 7 من القانون على جزاءات ذات طابع اداري مالي تنطبق في حالتي التخلّف عن التصريح او التأخر فيها.

■ ما هي الشروط المطلوبة لحسن تطبيق نظام التصريح عن الذمة المالية؟

□ ان تحدي القانون هو في حسن تطبيقه. هناك حاجة الى تفسير القانون بسبب

المدينة". وتحفظ الهيئة التصاريح لدى مصرف لبنان، وتنتقل الى الهيئة حين تتوافر لديها الوسائل الضرورية لحفظ التصاريح في شكل اصولي وامن. وعلى الهيئة التدقيق في التصاريح لجهة التأكد من اتمام التصريح، ومن صحة مضمونه، ومن مدى ارتباطه عند الاقتضاء باي اثر غير مشروع.

■ هل نص القانون على عقوبات في حال التخلّف عن التصريح؟

□ في نظام العقوبات المرتبطة مباشرة بموجب التصريح، تقتصر العقوبات الجزائية على الجنحة الخاصة بالتصريح الكاذب التي

## البيسري: تطبيق القانون اقوى من الفساد

■ ما هي اهمية تطوير النظم المعتمدة في التصريح عن الذمة المالية؟

□ اعتمد لبنان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي وضعت عام 2003 بعدما صادق عليها عام 2009 وتعهد تطبيقها، وبرز ما نصت عليه التصريح عن الذمة المالية. بعد تشكيل هيئة مكافحة الفساد تسعى الى تفعيل دورها، وتضع اليوم المعايير المطلوبة من خلال صلاحياتها حتى تستطيع المساهمة في مكافحة الفساد، والتصريح عن الذمة المالية هو من اهم مراحلها، والذي يشمل جميع الموظفين في القطاع العام او من يتلقى تعويضا من المال العام. تشكل الذمة المالية عنصرا مهما واساسيا وجوهريا في منع الفساد من خلال التحقيق، التدقيق، الملاحقة والمحاسبة. الهيئة ملزمة بحفظ التصاريح وجمعها لديها للعودة اليها عفوا او لدى ظهور فوارق كبيرة في اوضاع الموظف او بين ما كان يملكه سابقا او ما يملكه حاليا.

■ هل تتم المقارنة بين ما كان عليه الوضع او ما يمكن ان يكون عليه؟

□ طبيعي، فالمقارنة تتم مع بقية الدول العربية وكيفية تطبيق القاعدة لاستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، والتي تترك اثرا سيئا على الطبقات العاملة في كل بلد. هذه المقارنة تبين الصلة بين سوء الادارة العامة والحوكمة والفقر الدائم من الاثراء غير الشرعي من جهة اخرى. من الصعب كسر هذه الحلقة اذا لم تطبق قوانين مكافحة الفساد التي تضعها الدولة، التي تبدي اليوم اهتماما كبيرا بقانون الاثراء غير المشروع وتبييض الاموال وقانون حق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد.

■ هذه القوانين موجودة لكنها لم تطبق؟

□ صحيح، لذلك نظمت هذه الندوة

■ هل يمكن اجراء مقارنة بين هذه القوانين؟